

عام ١٩٢٩ . وكان ما ارادته القيادة العربية هو التوصل الى تفاهم مع الانتداب بشرط ان يغير موقفه من الوطن القومي . وكان لعرب فلسطين ، كما يقول بوراث بصواب ، فرصة لتحقيق هذا التغيير بواسطة العنف في العشرينات ، عندما كانت جذور الصهيانة في البلاد ضعيفة ، وهي فرصة أفضل بكثير مما كانت لهم عندما حاولوا ذلك فعلا في أواسط الثلاثينات . وهو يعطي كمثل ثورة عام ١٩٢٩ وكتاب باسغيلد الابيض الذي نجم عنها . ثم ينتقل ليقول ان الفلسطينيين لم يعارضوا الانتداب بل وعد بلفور فقط . وكليل على هذا يذكر المؤتمر السابع عام ١٩٢٨ ، حيث اطلقت دعوة الى مجلس تشريعي (كان قد رفض لبضعة اعوام حلت) في حين لم يؤت على ذكر الاستقلال ولا وعد بلفور . وبالطبع ، ثمة شيء من الحقيقة في هذه الملاحظة . فالمؤثرات الفلسطينية الاولى كانت قد دعت الى الاستقلال والى الوحدة مع سوريا ، ولكن بعد هزيمة الحكومة العربية في دمشق واعتلاء فيصل العرش في العراق ، راحت القيادة التقليدية للهيئة التنفيذية العربية تعمل من اجل حل مماثل لفلسطين مرتبطة ببريطانيا العظمى . وكان نمو معارضة آل النشاشيبي ، التي كانت مستعدة تمام الاستعداد للتوصل الى تفاهم مع الامبريالية البريطانية ، قد أحدث تحركا حادا الى اليمين في القيادة الفلسطينية ، ادى الى غياب اية مطالبات بالاستقلال في المؤتمر السابع (وهو احد أكثر المؤتمرات رجعية فيما يتعلق بالمعارضة ، ويقدم بوراث تحليلا للتسويات التي جرى ترتيبها بين الهيئة التنفيذية والمعارضة والتي ادت الى هذا المؤتمر) .

ربما كان الوجه الاكثر امتاعا من اوجه الكتاب هو انه يزودنا ببعض المعلومات عن المحاولات الصهيونية لشراء مخلف الوجهاء العرب ، ولانارة الخلافات ومنع اقامة جبهة متحدة في المعسكر العربي . ويخبرنا الكتاب عن نجاح كالفاريسكي في اقامة الجمعيات « الوطنية الاسلامية » ، التي وجدت واستمرت بمعونة مالية من الصهاينة وانتهت عندما انقطعت هذه المعونة . كما يخبرنا عن المحاولات الناجحة في منع التعاون بين المعارضة والهيئة التنفيذية حول عقد المؤتمر السابع . ويؤتى أيضا على ذكر الدعم الصهيوني لراغب النشاشيبي

بأنها فترة غياب النشاط السياسي الجدي ، ويعود ذلك بصورة رئيسية الى التكتيكات المعوقة للمعارضة ، وتنتهي عام ١٩٢٨ . في « المؤتمر السابع » ، الذي هو اتفاق حل وسط بين الجانبين ، ويفضي الى انتماش النشاط السياسي ، مع انه لا يرتكز على دعوة الى الاستقلال ، بل الى المجلس التشريعي الذي كان قد رفض سابقا ، الامر الذي يعني قبولا بالانتداب . ويبحث الفصل السابع في ما يسميه المؤلف « حادث البراق » الذي ، كما يشير عنوانه ، تحصر معالجته ضمن هذه الخطوط الضيقة مستثيا اي تفحص للقضايا الاوسع التي انطوى عليها الحادث وكانت اساس ثورة عام ١٩٢٩ .

ويبحث بوراث مطولا في مشكلة المجلس التشريعي المقترح ، لكن تقييمه متناقض . فهو يشدد أولا على ان عددا كبيرا من رسامي الحكومة البريطانية في فلسطين كانوا يعارضون « الاختيار » الصهيوني ويؤثرون انتهاز خط استرضائي أكثر نحو العرب ، لا لانهم كانوا موالين للعرب ، بل لاعتقادهم بأن هذا سيخدم المصالح الامبريالية البريطانية ويبقي فلسطين هادئة . الا انه يبضي ، بعد ذلك ، ليقول ان الراسبين البريطانيين في لندن كانوا موالين للصهيونية وانه لم تكن ثمة فرصة للتصديق على التشريعات المناهضة للصهيونية . ونجح العرب في مقاطعة المجلس التشريعي . ويقول لنا بوراث ان هذه كانت هي السياسة الصحيحة التي ينبغي اتباعها لان المجلس التشريعي كان سيكون عاجزا . وفي مكان لاحق من الكتاب يعكس بوراث موقفه ويقول ان العرب أضاعوا هذه الفرصة لاقامة شكل ما من اشكال الحكم التمثيلي . وهو يوجه الانتقاد الصحيح بأنه كانت هناك ازدواجية في موقف العرب ، إذ في حين انهم تاطعوا الجهاز الاعلى للحكم ، فقد كانوا مستعدين للخدمة والتعاون على المستويات الادنى (فالفتي نفسه بوصفه رئيسا « للمجلس الاسلامي الاعلى » كان موظفا ذا راتب من موظفي الحكومة) .

وتتصل إحدى النقاط الصحيحة الأخرى بموقف القيادة العربية من أعمال العنف . فان بوراث يقول ان العرب ، حتى عام ١٩٣٦ ، لم يقوموا بأية محاولة لإيقاف الصهيونية بالقوة ، وان القيادة كانت معارضة لأعمال العنف من عام ١٩٢١ الى